المغرب

استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2017

حقق المغرب في عام 2017 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأقرت الحكومة مرسومين دعماً للقانون الذي تم إبرامه حديثاً بشأن تحديد ظروف العمل الخاصة بعاملات المنازل، والذي يحد من تشغيل الأطفال بين سن 16 و18 في مجال الخدمة المنزلية. كما وفرت الحكومة أيضاً التدريب للمسؤولين القائمين على تطبيق قانون العمل بخصوص قضايا عمالة الأطفال، وأصدرت 11 غرامة على مخالفات ذات صلة بعمالة الأطفال، وقامت بإبعاد الأطفال عن أماكن العمل الخطرة. وعلاوة على ذلك، أدارت الحكومة مراكز رعاية الطفل واستمرت في تمويل برنامج التحويل النقدي المشروط "تيسير"، والذي يقوم بتوفير تحويلات نقدية مباشرة لمساعدة الأسر المؤهلة والتي لديها أطفال تنطبق عليهم شروط الالتحاق بالمدارس وفقاً للمعايير المعمول بها. إلا أن بعض الأطفال في المغرب ينخرطون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل المنزلي. كما ينخرط الأطفال في عمالة الأطفال في القطاع الزراعي، وقد يعيق انخفاض عدد مفتشي العمل إنفاذ قانون العمل على نحو كاف. بالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق البرامج الحكومية التي تستهدف عمالة الأطفال غير كافٍ للمعالجة الشاملة لمدى انتشار المشكلة. ورغم أن الحكومة بذلت جهوداً هامة في كافة المجالات ذات الصلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلا أن القوانين المرتبطة بالحد الأدنى لسن العمل واستخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة لا تفي بالمعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العدد القليل لمفتشي العمل قد يعيق جهود الإنفاذ، كما أن البرامج المعنية بعمالة الأطفال غير كافية للمعالجة الشاملة لمدى انتشار المشكلة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال عمالة الأطفال في المغرب.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان حظر القوانين لاستخدام أو جلب أو عرض الأطفال لإنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها.	2015 – 2017
	ضمان تمتع جميع الأطفال بحماية القانون، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون بصفة مستقلة، أو في مجالات الحرف المهنية أو الصناعات اليدوية التي يقل عدد العاملين فيها عن 5 عمال، أو الذين يعملون في المزارع أو المساكن الخاصة.	2009 – 2017
	ضمان الحظر الشامل لجميع الأعمال الخطرة على الأطفال تحت سن 18 التي قد يقومون بها في ظروف من شأنها إلحاق الضرر بصحة وسلامة وأخلاق الأطفال.	2016 – 2017
	تطبيق اللوائح ذات الصلة بالقانون الخاص بتحديد ظروف العمل لعاملات المنازل.	2017
الإنفاذ	نشر المعلومات بشأن تمويل دائرة التفتيش العمالية، وعدد عمليات التفتيش التي يتم تنفيذها، وعدد العقوبات المفروضة، والغرامات المحصلة على مخالفي قوانين عمالة الأطفال.	2015 – 2017
	زيادة عدد مفتشي العمل المسؤولين عن تطبيق القوانين ذات الصلة بعمالة الأطفال للوفاء بالمشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية، وضمان توفير الموارد الكافية لمفتشية العمل.	2012 – 2017
	تبسيط الإجراءات الخاصة بتنفيذ قوانين عمالة الأطفال بين الوكالات الحكومية.	2013 – 2017
	نشر المعلومات المتعلقة بالتدريب الأولي للمحققين الجنائيين الجدد في مجال إنفاذ القانون.	2012 – 2017

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	زيادة العقوبات على أرباب العمل الذين يستخدمون الأطفال في الأعمال الخطرة.	2012 – 2017
	نشر المعلومات حول عدد التحقيقات والمخالفات المكتشفة والإدانات ذات الصلة بعمالة الأطفال.	2017
	تكليف دائرة التفتيش على العمالة بتقييم العقوبات.	2017
سياسات الحكومة	الاستمرار في دمج الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على ومنع عمالة الأطفال في سياسة استراتيجية قومية للهجرة.	2014 – 2017
البرامج الاجتماعية	اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الأطفال في المدارس؛ وإزالة العوائق التي تحول دون وصولهم للتعليم، خاصة بالنسبة للأطفال المعوقين والذين يعيشون في مناطق ريفية والمهاجرين؛ وزيادة معدلات تسجيل المواليد.	2013 – 2017
	توسيع البرامج القائمة لمعالجة النطاق الشامل لمشكلة عمالة الأطفال، بما في ذلك العمل المنزلي.	2013 – 2017
	جمع ونشر البيانات الجزئية الخاصة بمدى وطبيعة عمالة الأطفال التي يمكن استخدامها في رسم السياسات العامة وإعداد البرامج.	2016 – 2017